الجهاد بالاجماع ولقوله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل الآية
وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالرمي ولخبر انس كانت القضباء
ناقة النبي صلى الله عليه وسلم لا تسبق فجاء اعرابي على قعود له فسبقها فشق
ذلك على المسلمين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حقا على الله ان لا يرفع شيئا من هذه
الدنيا الا وضعه ويكره من علم الرمي تركه كراهة شديدة فان قصد بذلك غير الجهاد
كان مباحا لان الاعمال بالنيات وان قصد به محرما كقطع الطريق كان حراما أما الماء
فرع الصيمري بمنع ذلك للهن واقره التنبكتي قال الزركشي ومراده انه لا يجوز
بعوض لا مطلقا فقد روى ابو داود باسناد صحيح ان عايشة رضي الله تعالى عنها
سابقت النبي صلى الله عليه وسلم ونصح المسابقة بعوض وغيره على الاوجه
الخيل والبغال والابل والحمير والنبالة فخرج بقوله صلى الله عليه وسلم
لا سبق الا في خف او حافر فلا يجوز على الطاير ومهارشة الديكة ومناطحة الكباش
لا بعوض ولا بغيره لان فعل ذلك سفه ومن فعل قوم لوط الذين اهلكهم الله بذنوبهم
والاعلى طير وصراع بعوض لانهما ليسا من الآت القتال فان قيل قد صارع النبي
صلى الله عليه وسلم ركانة على شياة رواه ابو داود اجيب بان الغرض من مصارعته
له ان يريه شدته ليسلم بدليل انه لما صرعه اسلم رد عليه غنمه فان كان ذلك بغير
عوض جاز وكذا لو كان بالا ينفع في الحرب كالشطرنج والمسابقة على البقر فيجوز بلا عوض والاظهر الجواز
مطلقا وتصح المناضلة بالنون والضاد المعجمة اي المغالبة على رمي السهام
سواء كانت عربية وهي النبال العجمية وهي النشاب وبهما على مذاريين جمع ذاريق
وهو رمح صغير وعلى رماح وعلى رمي باحجار عقلاع ويد ورمي بمنجنيق وكالنافع
في الحرب كما يشبه ذلك كالرمي بالمسلات والابر والتردد بالسيوف وآلة الجر
باليد ويسمى العلاج فلا يصح العقد على ذلك واما التقاذف بالمشاقص ونحوه العامة
بالدال فلا تقل فيه قال الاذرعي والاشبه جوازه لانه ينفع في حال المسابقة وقد
يمنع حشية الضرر اذ كما يخرص على اصابة صاحبه كاللكام وهو الظاهر
والاصح على رمي بندق ويرمي به في حزة ونحوها وكعلى سباحة في الماء والاعلى نظر نبح

وكالاعلى غائم

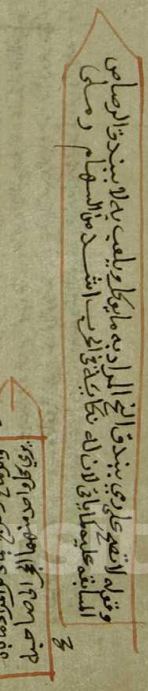

والاعلى غائم والاعلو فوق على رجل والاعلى معرفة ما يبدو من شفع ووتر وكذا سائر
انواع اللعب كالمسابقة على الاقدام وبالسفن والزوارق لان هذه الامور لا تنفع في الحرب
هذا اذا عقد عليها بعوض والا فمباح واما الرمي بالبندق على قوس فظاهر لان الرمح
واصلها لكن لا لذاته لكن المنقول في الحاوي الجواز قال الزركشي وقضيته كلامهم انه لا خلاف
فيه قال وهو اقرب وشروط المسابقة عشرة اشياء اقتصر المصنف منها على ما ذكر اثنين
اولهما اذا كانت المسافة اي مسافة ما بين موقف الرمي والغرض
والغرض الذي يرمى اليه معلومة ابتدا او غاية وثانيهما المحال اللاتي في كلامه
والثالث من باقي الشروط ان يكون المعقود عليه عينا للقتال والرابع تعيين الفرسين
مثلا لان الغرض معرفة سيرهما وهو مقتض التعيين ويكفي وصفهما في الذمة ويتعينان بالقبض
فان وقع هذا او انفسخ العقد فان وقع العقد على موصوف في الذمة لم يتعينا كما مختار الرافعي
فلا ينفسخ العقد بموت الفرس الموصوف كالاجير على معينين والخامس امكان سبق
كل من الفرسين مثلا فان كان احدهما ضعيفا يقطع بتخلفه او فارها يقطع بتقدمه
لم يجز والسادس ان يركبا المركوبين والا يرسلا هما فلو شرطا ارسالهما لم يجز بانفسهما
لم يصح لانهما لا يقصدان الغاية والسابع ان يقطع المركوبان المسافة فبعتبر كونهما
بحيث يمكنهما قطعهما بلا انقطاع وتعب والثامن تعيين الراكبين فلو شرط
كل منهما ان يركب دابة من شاء لم يجز حتى يتعين الراكبان والتاسع في
الراكب كما بحثه الزركشي والتاسع العلم بالمال المشروط جنسا وقدرا وصفة كسائر
الاعواض عينا كان او دينا حالا او مؤجلا فلا يصح عقد بغير مال كالحلب والاعمال
مجهول كثوب غير موصوف والعاشر اجتناب شرط مفسد فان قال ان سبقتني
فلك هذا الدينار بشرط ان تطعمه اصحابك فسد العقد لانه تمليك بشرط
يمنع كمال التصرف فصار كالقوباعه شيئا بشرط ان لا يبيعه تنبيه سكت
المصنف عن محل عقد السابقة وهو لازم في حق المتعوض ولو غير المتسابقين
كالاجارة فليس له فسخه ولا تركه على القرب الشروع ولا بعده ان كان معينا او اوجبا
واما ان بدر كله الاخر او سبقه والا فله ترك حقه ولا زيادة ولا نقص في العمال ولا في
العوض وقوله وصفة المناضلة معلومة معطوف على المسابقة اي وكانت